

Distr.: Limited
5 August 2022
Arabic
Original: English

مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد



فريق استعراض التنفيذ

الدورة الثالثة عشرة

فيينا، 13-17 حزيران/يونيه 2022

تقرير فريق استعراض التنفيذ عن أعمال دورته الثالثة عشرة، المعقودة في فيينا من 13 إلى 17 حزيران/يونيه 2022

المحتويات

الصفحة

2	أولاً- مقدمة
2	ثانياً- تنظيم الدورة
2	ألف- افتتاح الدورة
2	باء- الحضور
3	ثالثاً- أداء آلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد
3	ألف- سحب القرعة
3	باء- التقدم المحرز في تنفيذ الاستعراضات القطرية
6	جيم- أوجه التآزر مع أمانات الآليات المتعددة الأطراف الأخرى ذات الصلة
7	رابعاً- المسائل المالية والمتعلقة بالميزانية
8	خامساً- حالة تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد
8	مناقشة مواضيعية
14	سادساً- حالة تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد
14	تبادل المعلومات والممارسات والخبرات المكتسبة في تنفيذ الاتفاقية
15	سابعاً- المساعدة التقنية
19	ثامناً- متابعة نتائج الدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن التحديات والتدابير الرامية إلى منع الفساد ومكافحته وتعزيز التعاون الدولي
20	تاسعاً- مسائل أخرى
20	عاشراً- جدول الأعمال المؤقت لدورة فريق استعراض التنفيذ الرابعة عشرة
20	حادي عشر- اعتماد التقرير
	المرفق
21	جدول الأعمال المؤقت لدورة فريق استعراض التنفيذ الرابعة عشرة



أولاً - مقدمة

1- أنشأ مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في قراره 1/3، المعنون "آلية الاستعراض"، فريق استعراض التنفيذ، وهو فريق حكومي دولي مفتوح العضوية يتألف من دول أطراف في الاتفاقية ويعمل تحت سلطة المؤتمر ويرفع إليه تقاريره. وتتمثل مهمة الفريق في تكوين صورة إجمالية عن عملية الاستعراض للوقوف على التحديات والممارسات الجيدة، والنظر في الاحتياجات من المساعدة التقنية وذلك بغية ضمان تنفيذ الاتفاقية على نحو فعال.

ثانياً - تنظيم الدورة

ألف - افتتاح الدورة

- 2- عقد فريق استعراض التنفيذ دورته الثالثة عشرة في فيينا في الفترة من 13 إلى 17 حزيران/يونيه 2022، بأسلوب الحضور الشخصي مع مشاركة محدودة عبر الإنترنت.
- 3- وعقد فريق استعراض التنفيذ 10 جلسات ترأسها حسن عبد الشافي أحمد عبد الغني (مصر)، رئيس المؤتمر في دورته التاسعة؛ وعقدت خمس جلسات بالاشتراك مع الفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية المعني بمنع الفساد.
- 4- وفي 13 حزيران/يونيه، اعتمد فريق استعراض التنفيذ تنظيم أعمال دورته، بالصيغة المرفقة بجدول الأعمال المؤقت المشروح (CAC/COSP/IRG/2022/1).
- 5- وقدم الأمين في كلمته الاستهلالية لمحة عامة عن تنظيم أعمال الإجراءات المنفصلة والمشاركة لفريق استعراض التنفيذ في دورته الثالثة عشرة والفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية المعني بمنع الفساد في دورته الثالثة عشرة.

باء - الحضور

6- مُنِّلت في الدورة الدول التالية الأطراف في الاتفاقية: الاتحاد الروسي، أذربيجان، الأرجنتين، الأردن، أرمينيا، إسبانيا، أستراليا، إسرائيل، إكوادور، ألبانيا، ألمانيا، الإمارات العربية المتحدة، إندونيسيا، أنغولا، أوروغواي، أوغندا، أوكرانيا، إيران (جمهورية-الإسلامية)، أيرلندا، إيطاليا، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، باكستان، البحرين، البرازيل، البرتغال، بلغاريا، بنما، بوركينا فاسو، البوسنة والهرسك، بولندا، بوليفيا (دولة-المتعددة القوميات)، بيرو، بيلاروس، تايلند، تركيا، تشاد، تشيكيا، توغو، تونس، تيمور-البيشتي، الجزائر، جمهورية كوريا، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، جنوب أفريقيا، دولة فلسطين، رواندا، رومانيا، سري لانكا، السلغادور، سلوفاكيا، سلوفينيا، سنغافورة، السنغال، السودان، السويد، سويسرا، سيراليون، شيلي، صربيا، الصين، العراق، عمان، غامبيا، غانا، غواتيمالا، فرنسا، الفلبين، فنزويلا (جمهورية-البوليفارية)، فنلندا، قطر، قيرغيزستان، كازاخستان، كندا، كوت ديفوار، كوستاريكا، كولومبيا، الكويت، كينيا، لاوس، ليبيا، ليختنشتاين، مالطة، ماليزيا، مدغشقر، مصر، المغرب، المكسيك، ملاوي، المملكة العربية السعودية، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا، الشمالية، منغوليا، موريشيوس، ناميبيا، النرويج، النمسا، النيجر، نيجيريا، نيكاراغوا، الهند، هندوراس، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، اليمن، اليونان.

7- ومثل في الدورة الاتحاد الأوروبي، وهو منظمة تكامل اقتصادي إقليمية طرف في الاتفاقية.

- 8- وقرّر المؤتمر، وفقاً للقاعدة 2 من قراره 5/4، أنه يجوز دعوة المنظمات الحكومية الدولية، ووحدات الأمانة العامة، وهيئات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، والوكالات المتخصصة وسائر مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، والمعاهد التابعة لشبكة برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، إلى المشاركة في دورات فريق استعراض التنفيذ.
- 9- ومثلت بمراقبين الوحدة التالية التابعة للأمانة العامة، وهيئات أخرى تابعة لمنظومة الأمم المتحدة: إدارة عمليات السلام التابعة للأمانة العامة، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
- 10- وكانت المنظمات الحكومية الدولية التالية ممثلة بمراقبين: مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد، المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول)، المنظمة الدولية لقانون التنمية، جامعة الدول العربية، منظمة الجمارك العالمية.

ثالثاً - أداء آلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

ألف - سحب القرعة

- 11- سحبت القرعة لاستعراض سورينام في دورتي الاستعراض الأولى والثانية. وفيما يتعلق بدورة الاستعراض الأولى، وقع الاختيار على غرينادا ونيوزيلندا كدولتين مستعرضتين لسورينام. وفيما يتعلق بدورة الاستعراض الثانية، وقع الاختيار على بليز وأفغانستان كدولتين مستعرضتين لسورينام.
- 12- وبناء على طلب الدول الأطراف المستعرضة، أُجريت عدة عمليات لإعادة سحب الدول المستعرضة. وإضافة إلى ذلك، أُجريت عمليات إعادة سحب احتياطية للقرعة في الحالات التي يجوز فيها للدول المستعرضة تأجيل عملها كدول مستعرضة وفقاً للإطار المرجعي لآلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ولم يتسن التواصل معها للحصول على تأكيد فوري بشأن استعدادها لإجراء الاستعراضات.

باء - التقدم المحرز في تنفيذ الاستعراضات القطرية

- 13- قدّم ممثل للأمانة لمحة عامة عن التقدم المحرز في الاستعراضات القطرية التي أُجريت في إطار دورتي الاستعراض الأولى والثانية. وبيّن أنه، حتى وقت كلامه، كانت 184 دولة من الدول الأطراف 188 المستعرضة خلال الدورة الأولى قد قدّمت ردودها على قائمة التقييم الذاتي المرجعية، وأجري 175 حواراً مباشراً (161 زيارة قطرية و14 اجتماعاً مشتركاً)، وأنجزت 173 خلاصة وافية. وفيما يخص التقدم المحرز في إطار الدورة الثانية، أشار الممثل إلى أن من أصل 185 دولة من الدول الأطراف المستعرضة في تلك الدورة، قدّمت 145 دولة ردودها على قائمة التقييم الذاتي المرجعية، وأنجز 87 حواراً مباشراً (81 زيارة قطرية وستة اجتماعات مشتركة)، كما أنجزت 62 خلاصة وافية و36 تقرير استعراض قطري. وذكر أنّ العمل على إنجاز عدة خلاصات وافية أخرى تخص دورتي الاستعراض معا قد قارب على الانتهاء. وحتى الآن، شارك أصحاب مصلحة آخرون في حوالي 95 في المائة من الزيارات القطرية في الدورة الثانية.
- 14- وعلاوة على ذلك، وصف ممثل الأمانة ما خلفته التدابير التي اتخذتها الدول الأطراف من أجل التصدي لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) من أثر على الاستعراضات القطرية في إطار آلية استعراض التنفيذ. وأشار إلى أنه في بداية الجائحة وحتى أواخر عام 2021، لم يكن من الممكن توقع مدة استمرار الجائحة وتأثيرها على الاستعراضات القطرية، بما في ذلك تنظيم زيارات قطرية بالحضور الشخصي. وأبلغ فريق استعراض التنفيذ بتدابير التخفيف التي اتخذتها الأمانة، مثل تركيز الجهود على العناصر المكتتية

للاستعراضات القطرية وإجراء زيارات قطرية عبر الإنترنت، وعرض التحديات والممارسات الجيدة المسجلة في هذا الصدد. وأشار الممثل كذلك إلى أنه، رغم هذه الجهود، فالتدابير المتخذة للتخفيف من انتشار كوفيد-19 أدت إلى تأخيرات في تنظيم عدد كبير من الزيارات القطرية وفي وضع الصيغة النهائية للخلاصات الوافية وتقارير الاستعراضات القطرية. ومما فاقم هذه التأخيرات ما عرفته مختلف خطوات عملية الاستعراض من تأخيرات، مثل تعيين جهات الوصل والخبراء المستعرضين، وتقديم الردود على قائمة التقييم الذاتي المرجعية، وتحديد مواعيد الزيارات القطرية، وتقديم التعليقات على الوثائق. وأبلغ الفريق أنه، بناء على ذلك، فالتوقعات المتعلقة بوضع اللمسات الأخيرة على الاستعراضات التي أجريت في كانون الأول/ديسمبر 2019، مباشرة قبل بدء الجائحة، عندما اعتمد المؤتمر المقرر 1/8 المتعلق بتمديد الدورة الثانية حتى حزيران/يونيه 2024، لم تعد دقيقة وأن إتمام الدورة الثانية لن يكون ممكنا بحلول حزيران/يونيه 2024. وشدد على أن الأمانة ستطلع الفريق باستمرار على التطورات المسجلة في هذا الصدد وستقدم مزيدا من التحليل في ورقة اجتماع ستعد لينظر فيها الفريق في دورته الثالثة عشرة المستأنفة الأولى. وأشار الممثل أيضا إلى أن هذه التطورات ربما تبرز نظر الفريق في توصية تقدم إلى المؤتمر بتمديد الدورة الثانية لمدة 18 شهرا حتى كانون الأول/ديسمبر 2025، لتتزامن مع دورة المؤتمر الحادية عشرة.

15- وردا على ذلك، كرر العديد من المتكلمين تأكيد التزام بلدانهم بألية استعراض التنفيذ وشددوا على أنها أداة حاسمة في منع الفساد ومكافحته، وفي التعجيل بتنفيذ الاتفاقية.

16- وشدد عدد من المتكلمين على أهمية التقيد بالمبادئ التوجيهية لآلية استعراض التنفيذ وخصائصها، بما في ذلك طابعها الحكومي الدولي غير الاختصاصي وغير العقابي وغير التدخل والشامل والمحايد والتقني، فضلا عن مبادئ المساواة بين الدول الأطراف وسيادتها. وشددت إحدى المتكلمات على أنه، لضمان الحياد في عمل الآلية، ينبغي تمويلها من الميزانية العادية.

17- وأكد عدة متكلمين على أن فريق استعراض التنفيذ يسهم كمنتهى في تبادل المعلومات عن التدابير الوطنية المتخذة أثناء الاستعراضات أو بعد إنجازها. وأشار أحد المتكلمين إلى الدورات التدريبية المتعلقة بألية استعراض التنفيذ وأعرب عن استعداد حكومته لمواصلة استضافة هذه الدورات، باستخدام التمويل المقدم لهذا الغرض.

18- وعرض المتكلمون تجارب بلدانهم بوصفها دولا أطرافا مستعرضة ومستعرضة وقدموا معلومات عن التدابير المتخذة بعد الانتهاء من الاستعراضات، في سياقات متعددة منها تنفيذ التوصيات المنبثقة عنها. وذكر أحد المتكلمين أنه، بما أن منظمة التكامل الاقتصادي الإقليمية التي يمثلها، وهي طرف في الاتفاقية، لديها طابع يتجاوز حدود الولاية الوطنية، فالاستعراض ينطوي على مشاورات مع عدة مؤسسات من مختلف الدول الأعضاء في هذه المنظمة. وأبلغ عدة متكلمين فريق استعراض التنفيذ بما خلفته جائحة كوفيد-19 من أثر على استعراضاتهم، بما في ذلك الزيارات القطرية التي تعين تأجيلها.

19- وأبلغ عدة متكلمين فريق استعراض التنفيذ باعتماد استراتيجيات وطنية لمكافحة الفساد من أجل الامتثال لمقتضيات الاتفاقية، وكذلك بالإصلاحات المؤسسية والتعديلات التي أدخلت على التشريعات القائمة، بما فيها القوانين الجنائية، والتشريعات المتعلقة بمنع وتجريم غسل الأموال، وحماية المبلغين. وعلاوة على ذلك، أبرز بعض المتكلمين اعتماد حكوماتهم تشريعات جديدة بشأن حرية المعلومات وبشأن إقرارات الذمة المالية. وأبلغت إحدى المتكلمات الفريق بأن تحالفا لتنفيذ الاتفاقية قد أنشئ في بلدها، وهو يتألف من الحكومة والمجتمع المدني ومؤسسات القطاع الخاص ويهدف إلى تنفيذ التوصيات المنبثقة عن الاستعراضات. وأشارت متكلمة أخرى إلى أن بلدها بصدد وضع اللمسات الأخيرة على سجل للملكية النفعية وأنه اتخذ خطوات نحو اشتراط نشر العقود المتعلقة باستخراج النفط والغاز. وأشار بعض المتكلمين بإيجاز إلى التدابير التي تعتمز بلدانهم اتخاذها بغية ضمان امتثال التشريعات الوطنية للاتفاقية. وشدد على أهمية مكافحة الفساد من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

20- وقدّم بعض المتكلمين معلومات عن المساعدة التقنية التي تلقتها بلدانهم من أجل دعم تنفيذ الاتفاقية، وأكدوا من جديد ضرورة استمرار التعاون الدولي، ولا سيما فيما يتعلق باسترداد الموجودات. وفي هذا الصدد، أبرز متكلمون آخرون أهمية المساعدة التقنية وبناء القدرات، بسبل منها تبادل الخبرات والممارسات الجيدة. وأثنت إحدى المتكلمات على العمل الذي تقوم به مبادرة استرداد الموجودات المسروقة ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (المكتب المعني بالمخدرات والجريمة/المكتب) في إطار مساعدة الممارسين من خلال تطوير منتجات معرفية. وأشار إلى الحاجة إلى موارد كافية تسمح بتقديم مساعدة تقنية فعالة.

21- وأشار إلى الدورة الاستثنائية للجمعية العامة من أجل مكافحة الفساد، التي عقدت في حزيران/يونيه 2021، والإعلان السياسي الذي صدر عنها تحت عنوان "التزامنا المشترك بالعمل بفعالية على التصدي للتحديات وتنفيذ التدابير الرامية إلى منع الفساد ومكافحته وتعزيز التعاون الدولي" والذي يوفر إطارا موضوعيا لجميع الدول في مجال منع الفساد ومكافحته.

22- وأكدت محدثة على الدور البارز الذي اضطلع به الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة أثناء عملية استعراض التنفيذ التي خضع لها بلدها، وشجعت الدول الأطراف الأخرى في الاتفاقية على إشراك تلك الأجهزة وهيئات الرقابة التابعة لها في عمليات الاستعراض وتعزيز مشاركتها في جهود منع الفساد ومكافحته من أجل تعزيز النزاهة والمساءلة والشفافية، والإدارة السليمة للشؤون والممتلكات العمومية، والكفاءة في استخدام الموارد العمومية، وذلك بما يتوافق مع إعلان أبوظبي بشأن تعزيز التعاون بين الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة وهيئات مكافحة الفساد على منع الفساد ومكافحته بمزيد من الفعالية، المعتمد بموجب قرار المؤتمر 13/8، ومع قراره 3/9.

23- وشجعت إحدى المتكلمات الدول الأطراف على توقيع تعهد الشفافية الذي وضعه الائتلاف المناصر لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وأبلغت فريق استعراض التنفيذ باعتراف حكومتها بنشر جميع الوثائق المتصلة باستعراضه. وأشار متكلم آخر إلى سرية التقارير القطرية وحق الدول في ممارسة صلاحيتها في تقرير نشر أو عدم نشر التقارير التي تخصها.

24- وشدد أحد المتكلمين على أنه لا يمكن مكافحة الفساد بدون دعم المجتمع المدني. وأشار إلى المحاولات المتكررة الرامية إلى الحيلولة دون مشاركة بعض المنظمات غير الحكومية ذات الصلة في أعمال المؤتمر على أساس ادعاءات لا أساس لها من الصحة. وأشار إلى أن المؤتمر قرر، في دورته التاسعة، إجراء البت في مشاركة ثماني منظمات غير حكومية لا تتمتع بمركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وأشار إلى المشاورات غير الرسمية المتعلقة بهذه المسألة، التي ستعقد في نهاية حزيران/يونيه 2022. وأشار أيضا إلى أنه، إذا لم تسفر المشاورات عن أي نتائج، فإن المسألة ستطرح على المؤتمر من أجل اتخاذ قرار بشأنها تماشيا مع الفقرة 2 من المادة 17 من النظام الداخلي للمؤتمر.

25- وأشار متكلم آخر إلى أن حكومته ترحب بمشاركة المنظمات غير الحكومية تماشيا مع المادة 17 من النظام الداخلي للمؤتمر والممارسة المتبعة والمادة 13 من الاتفاقية. وأشار أيضا إلى أنه لا يوجد أي لبس بشأن مشاركة المنظمات غير الحكومية في أعمال المؤتمر وفقا للنظام الداخلي، الذي اعتمد بتوافق الآراء ولا ينبغي تعديله. وأشار كذلك إلى أن للدول الأطراف الحق في الاعتراض على مشاركة المنظمات غير الحكومية.

26- وأعرب عن الارتياح للمعدل الحالي لمشاركة أصحاب المصلحة الآخرين في عملية الاستعراض، وهو 95 في المائة، مما يعزز نوعية الاستعراضات.

27- وردا على أحد الأسئلة، وجه ممثل الأمانة انتباه فريق استعراض التنفيذ إلى الفقرتين 44 و45 من تقرير الدورة التاسعة للمؤتمر (CAC/COSP/2021/17)، اللتين ورد فيهما أن المؤتمر اتفق على إجراء البت في مسألة مشاركة ثماني منظمات غير حكومية لا تتمتع بمركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وعقد

مشاورات غير رسمية ومواصلة المناقشات بشأن مسألة الاعتراضات على مشاركة تلك المنظمات غير الحكومية خلال فترة ما بين الدورات، بغية تيسير التوصل إلى توافق في الآراء في المستقبل ووضع حل مؤسسي طويل الأجل، حتى لا تعرض هذه المسألة على دورات المؤتمر المقبلة، مما قد يضعف قدرته على تناول مسائل أخرى.

28- وأشير إلى أنه، رغم أهمية إتمام دورة الاستعراض الثانية في الوقت المناسب، فإن الحاجة إلى تحليل مفصل لأي ثغرات وتحديات قائمة في تنفيذ الاتفاقية ينبغي أن يؤخذ أيضا بعين الاعتبار. وأشير أيضا إلى أن التعجيل بهذا العمل من شأنه أن يساعد الدول الأطراف على النظر في الخطوات التالية وأن يساعد المؤتمر على اتخاذ قرار بشأن المرحلة المقبلة من الاستعراض. واقترح بعض المتكلمين أن يبدأ فريق استعراض التنفيذ مناقشة هذه المسألة وأن تعد الأمانة تحليلا مفصلا لكي ينظر فيه الفريق في دورته المقبلة، وهو التحليل الذي ينبغي أن يراعي أيضا، كما لاحظ ذلك أحد المتكلمين، النتائج الواردة في التقرير المعنون "أداء آلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، خاصة دورتها الاستعراضية الثانية والتدابير اللازمة لإتمامها" (CAC/COSP/2019/12). وأعرب عن التقدير للجهود التي تبذلها الأمانة للاستعانة بالدروس المستفادة من جانب المنظمات الأخرى في الانتقال من مرحلة الاستعراض الأولي إلى مرحلة المتابعة، ودعيت الأمانة إلى إعداد وثيقة عن الدروس المستفادة لكي ينظر فيها الفريق في دورته المقبلة، بغية الاسترشاد بها في الأعمال التحضيرية والمناقشات المتعلقة بالمرحلة الموالية من آلية استعراض التنفيذ.

29- وأشار أحد المتكلمين إلى أثر التدابير الأحادية الجانب والقسرية على عمل حكومته الرامي إلى منع الفساد ومكافحته، وهو الأثر الذي تبذل جهودا للتغلب عليه.

جيم - أوجه التآزر مع أمانات الآليات المتعددة الأطراف الأخرى ذات الصلة

30- قدمت ممثلة للأمانة لمحة عامة عن الأنشطة الرامية إلى تعزيز التآزر مع مجلس أوروبا ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الدول الأمريكية بوصفها أمانات آليات استعراض الأقران الأربعة الرئيسية المعنية بمكافحة الفساد، تماشيا مع قرار المؤتمر 4/7. وأشارت إلى أن المكتب المعني بالمخدرات والجريمة ومجلس أوروبا ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أعادوا تأكيد التزامهم بتعزيز أوجه التآزر بين آليات استعراض الأقران الخاصة بكل منهم في رسالة مشتركة وجهت إلى المؤتمر (CAC/COSP/2021/CRP.5). وبغية تعزيز أوجه التآزر في المسائل الإجرائية، دعا المكتب الأمانات الأخرى إلى المساهمة في المكتبة القانونية التي أعيد إطلاقها مؤخرا في إطار مستودع بوابة الأدوات والموارد المعرفية المتعلقة بمكافحة الفساد ("تراك"). وبالإضافة إلى ذلك، استمع المكتب لإحاطة قدمها ممثلو منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن استعراضات الأقران في إطار الفريق العامل المعني بمكافحة الرشوة في المعاملات التجارية الدولية التابع لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وفيما يتعلق بالمسائل الموضوعية، شاركت الأمانات الأربع في فعاليات مشتركة مكرسة لحماية المبلغين، وساهم المكتب في توصية عام 2021 بشأن مكافحة الرشوة التي اعتمدها مجلس منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في تشرين الثاني/نوفمبر 2021. وبالإضافة إلى ذلك، ساعد المكتب في وضع وإنشاء آلية الاستعراض الجديدة الخاصة بالاتفاقية العربية لمكافحة الفساد، التي اعتمدت في المؤتمر الرابع للدول الأطراف في الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد، الذي عقد في آذار/مارس 2022. وشارك المكتب أيضا في تنقيح توصية فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية والتوجيهات المصاحبة لها بشأن شفافية الملكية النفعية.

31- وفي المناقشة التي تلت ذلك، رحب المتكلمون بالتعاون القائم بين المكتب وأمانات آليات استعراض الأقران الرئيسية الأخرى المعنية بمكافحة الفساد. وعلى وجه الخصوص، سلط المتكلمون الضوء على العمل المضطلع به تحضيراً لآلية الاستعراض الجديدة الخاصة بالاتفاقية العربية لمكافحة الفساد، التي أنشئت بالتعاون

مع المكتب المعني بالمخدرات والجريمة من أجل استكمال ما هو قائم من آليات استعراض الأقران الأخرى المعنية بمكافحة الفساد وتعزيز جهود مكافحة الفساد على نطاق جامعة الدول العربية. وأعرب أحد المتكلمين عن استعداد بلده لدعم الآلية الجديدة، بسبل منها عقد دورات تدريبية وحلقات عمل لفائدة أعضائها.

رابعاً - المسائل المالية والمتعلقة بالميزانية

32- قدم ممثل للأمانة معلومات عن النفقات المتكبدة لتسيير أعمال الدورتين الأولى والثانية لآلية استعراض التنفيذ حتى 28 شباط/فبراير 2022، وعن الفجوة الحالية في التمويل بين التبرعات المتلقاة من خارج الميزانية والاحتياجات من الموارد اللازمة لسير عمل الآلية.

33- وفيما يتعلق بموارد الميزانية العادية، أبرز الممثل الآثار المترتبة على التحديات المتعلقة بالسيولة التي واجهتها الأمم المتحدة في عام 2021 فيما يتعلق بالميزانية العادية، والتي أثرت سلباً على آلية استعراض التنفيذ من خلال منع المكتب من ملء وظيفة شاغرة ممولة من الميزانية العادية، مما قلص قدرة الأمانة على دعم الآلية. كما أبلغ فريق استعراض التنفيذ بأنه نظراً للتحسن الأخير الذي عرفته حالة السيولة، قرر الأمين العام إزالة القيود المفروضة على ملء الوظائف الممولة من الميزانية العادية في عام 2022.

34- وفيما يتعلق بالنفقات من خارج الميزانية، أوضح الممثل أن الأزمة الناجمة عن جائحة كوفيد-19 خفضت إلى حد كبير الأنشطة التي تترتب عليها تكاليف، ومنها سفر الخبراء الحكوميين وخبراء المكتب لأغراض القيام بزيارات قطرية. ونتيجة لذلك، لم ينفق سوى 280 200 دولار لدعم تشغيل آلية استعراض التنفيذ منذ التقرير المالي السابق، المقدم إلى فريق استعراض التنفيذ في عام 2021 (CAC/COSP/IRG/2021/5). وبالتالي، فقد أنفق لدعم تنفيذ الدورتين الأولى والثانية للآلية حتى 28 شباط/فبراير 2022 ما مجموعه 9 785 200 دولار و3 994 500 دولار، على التوالي. وأعرب ممثل الأمانة عن تقديره للتبرعات المالية والعينية التي قدمتها الدول لدعم الآلية، وأبلغ الفريق بأن مجموع التبرعات من خارج الميزانية المقدمة إلى الآلية بلغ 18 423 200 دولار حتى 28 شباط/فبراير 2022. وذكر أن هذا المبلغ يغطي مجموع الاحتياجات المقدرة من الموارد الخارجة عن الميزانية للدورة الأولى والسنوات الأربع الأولى من الدورة الثانية، مما يعني أن الفجوة التمويلية الإجمالية قد قُصت إلى 736 500 دولار.

35- وأشارت إحدى المتكلمات إلى أن آلية استعراض التنفيذ أصبحت ممكنة بفضل نموذج التمويل المختلط الذي يعتمد على كل من الميزانية العادية والمساهمات الخارجة عن الميزانية. وأعربت عن تقديرها لتقرير الأمانة المتعلق بالمسائل المالية والمتعلقة بالميزانية، وأبرزت أن تقديم تقارير شفافة ومنظمة إلى الدول الأطراف عن نفقات المكتب وتكاليفه المقدرة أمر أساسي لضمان استمرار نموذج التمويل في العمل بفعالية. وأكدت على استمرار دعم بلدها للآلية من خلال التبرعات، وشجعت الجهات المانحة الأخرى على النظر في تقديم تمويل إضافي للآلية من أجل سد الثغرة التمويلية. وأعربت عن تفاؤل حكومتها بأن العجز في ميزانية دورة الاستعراض الثانية يمكن سده قريباً بعد أن أصبحت فجوة التمويل أدنى من 800 000 دولار الآن.

36- وردا على الأسئلة التي طرحتها المتكلمة، أبلغ ممثل الأمانة فريق استعراض التنفيذ بأن احتمال تمديد الدورة الثانية من آلية استعراض التنفيذ لن يؤدي إلى زيادة الاحتياجات من الموارد الخارجة عن الميزانية من أجل تغطية النفقات المتوقعة لإكمالها. وأشار إلى ضرورة مواصلة تغطية تكاليف موظفي تشغيل الآلية وتكاليف خدمة دورات الفريق من خلال الميزانية العادية للأمم المتحدة.

خامسا - حالة تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

مناقشة مواضيعية

حلقة نقاش بشأن أفضل الممارسات والتحديات المتعلقة بضمان التعاون الفعال على الصعيد المحلي بين سلطات مكافحة الفساد وإنفاذ القانون

37- أشارت ممثلة للأمانة، في ملاحظاتها الاستهلالية، إلى أن تعاون السلطات العمومية والموظفين العموميين مع سلطات التحقيق والملاحقة القضائية مقوم أساسي لبذل جهود شاملة لمكافحة الفساد، وأشارت إلى الالتزام المشترك الوارد في الإعلان السياسي، الذي اعتمده الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية من أجل مكافحة الفساد، بإتاحة المجال للتعاون الفعال في الداخل بين سلطات مكافحة الفساد والشرطة وسلطات التحقيق والادعاء والقضاء وكذلك وحدات الاستخبارات المالية والهيئات الإدارية والرقابية، حسب الاقتضاء، في التحقيقات والإجراءات المتعلقة بالفساد على الصعيدين الوطني والدولي وفقا للقوانين الوطنية. ولاحظت المتكلمة أن البيانات المستمدة من الاستعراضات القطرية تبين أن معظم الدول الأطراف قد اتخذت تدابير لتشجيع هذا التعاون وتعزيزه، على النحو المنصوص عليه في المادة 38 من الاتفاقية، من خلال مجموعة متنوعة من الآليات، مثل إلزام الموظفين العموميين بالإبلاغ تلقائيا عن وقائع الفساد، ووضع تدابير لتشجيع أو تعزيز التعاون وتبادل المعلومات، وسن قوانين تمنح سلطات إنفاذ القانون صلاحيات لطلب المعلومات وجمعها. وأشارت المتكلمة أيضا إلى الدور الهام الذي تؤديه الاستعراضات القطرية في تعزيز التنسيق على الصعيد الوطني بين السلطات العمومية وهيئات إنفاذ القانون.

38- وقدم مناظر من إيطاليا عرضا إيضاحيا لتجربة بلده في مجال مكافحة الفساد تكلم خلاله عن الدور الهام للتعاون والتنسيق بين السلطات الوطنية في التحقيقات والملاحقات القضائية المتعلقة بالفساد في بلده. وذكر أن من السمات المميزة لأنشطة التحقيق التي يضطلع بها مكتب المدعي العام في ميلانو في مجال مكافحة الفساد التركيز على جرائم محددة تتصل بأنشطة الشركات والضرائب. وقد تحسنت منهجيات التحقيق بفضل التآزر الوثيق على مر السنين بين مكتب المدعي العام وجهاز حراسة الأموال (Guardia di Finanza)، وهو جهاز إنفاذ القانون في إيطاليا المختص تحديدا بالمسائل الاقتصادية والمالية. وقد وقع مكتب المدعي العام مذكرة تفاهم مع الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد للسماح بالتبادل الفعال للمعلومات والملفات والوثائق المتعلقة بالتحقيقات والإجراءات الجنائية والإدارية. كما أنهما يتعاونان أثناء التحقيقات. وعلاوة على ذلك، أحرز تقدم في مجال مكافحة الفساد بفضل التعاون بين مكتب المدعي العام ومصرف إيطاليا ووحدة الاستخبارات المالية الإيطالية، استنادا إلى مذكرتي تفاهم. وفي هذا الإطار، يستعين مكتب المدعي العام منذ عام 2009 بخدمات وحدة دعم قضائي تتألف من أربعة خبراء مكلفين تحديدا بدعم التحقيقات الجنائية. وقد ثبت بوجه عام أن توثيق التعاون والتنسيق مقوم حاسم للتمكن من اقتفاء أثر الأموال المطلوب البحث عنها والتصدي للجرائم الاقتصادية وجرائم الفساد الواسعة النطاق إلى جانب مكافحة الجريمة المنظمة.

39- وقدم مناظر من بيرو عرضا إيضاحيا عن التنسيق المشترك بين أجهزة مكافحة الفساد وإنفاذ القانون في بلده. وسلط الضوء على مختلف أشكال الفساد وأثرها، وقدم في هذا السياق عرضا مفصلا لنظام بيرو لمكافحة الفساد والتنسيق بين الوكالات. وأشار إلى إنشاء اللجنة الرفيعة المستوى لمكافحة الفساد المسؤولة عن التنسيق بين المؤسسات المكلفة بالتحقيق في الفساد وملاحقة الفاسدين. وسلط المناظر الضوء كذلك على عدة تطورات مؤسسية وتشريعية هامة في بلده، مثل إنشاء الهيئة الوطنية المعنية بالشفافية ويسر الوصول إلى المعلومات العمومية والهيئة الوطنية لمراقبة أجهزة القضاء والنيابة العامة، واشتراط قانون لتنظيم المصادرة غير المستندة للإدانة، والتصديق على اتفاقية مكافحة رشوة الموظفين العموميين الأجانب في المعاملات التجارية

الدولية. وقدم أمثلة على التعاون المؤسسي في منع الفساد ومكافحته، بما في ذلك حالات لممارسة الفساد على المستويات العليا. وأشار أيضا إلى تعاون مكتب المراقب المالي العام مع المجتمع المدني من خلال نشر التقارير ووضع البرامج، إلى جانب عقد جلسات استماع علنية عبر الإنترنت. وعرض في نهاية المطاف سبل تعزيز التعاون الداخلي على مكافحة الفساد.

40- وعرضت مناظرة من جمهورية كوريا تجربة بلدها في مكافحة الفساد من خلال التعاون المشترك بين الوكالات على الصعيد الداخلي. وبدأت باستعراض عام للإطار المؤسسي لمكافحة الفساد في جمهورية كوريا أشارت فيه إلى أن المؤسسة الرئيسية المسؤولة عن منع الفساد وردعه هي اللجنة المعنية بمكافحة الفساد وبحقوق المدنية (لجنة مكافحة الفساد)، في حين أن جهاز إنفاذ القانون الرئيسي المسؤول عن التحقيق في الجرائم وملاحقة مرتكبيها هو النيابة العامة الكورية. وذكرت أن جهاز النيابة العامة الكورية وجهاز الشرطة الوطنية الكورية يتعاونان كشريكين في مكافحة الفساد وفي التحقيقات. وبالإضافة إلى ذلك، أنشئ مكتب التحقيقات المعني بجرائم فساد كبار المسؤولين في كانون الثاني/يناير 2021 من أجل استهداف قضايا الفساد المتعلقة بالموظفين من المستويات الرفيعة، ولهذا المكتب صلاحية الملاحقة القضائية في القضايا المتعلقة بالقضاة أو أعضاء النيابة العامة أو كبار ضباط الشرطة. وأوضحت المناظرة، وهي تشرح آلية التعاون القائمة، أن لجنة مكافحة الفساد تجري تقييما لصحة أي بلاغ يرد إليها عن حالات فساد مزعومة وتحيله إلى سلطات التحقيق إن لزم الأمر. ويكون على جهة التحقيق أن تحقق في البلاغ في غضون 60 يوما من تاريخ إحالته إليها وتبلغ اللجنة بنتيجته في غضون عشرة أيام من إتمامه. وأثناء التحقيق، تستخدم هيئات إنفاذ القانون المعلومات التي تقدمها اللجنة كنقطة بداية وتتشاور معها وتطلب منها معلومات إضافية إذا لزم الأمر. وتكون لوكيل النيابة المسؤول عن التحقيق السلطة النهائية للبت في مواصلة الملاحقة القضائية أو حفظ التحقيق. وقد بدأ التعاون الوثيق بين النيابة العامة الكورية ولجنة مكافحة الفساد في حزيران/يونيه 2013 عقب توقيع مذكرة تفاهم للتعاون المتبادل. وقدمت المناظرة مثالين من أمثلة الممارسات الجيدة للتعاون بين هاتين الجهتين. وقبل أن تختتم كلمتها، سلطت الضوء على بعض التحديات التي تواجه التعاون الداخلي في جمهورية كوريا، ومنها الحاجة إلى زيادة تعزيز التعاون أثناء التحقيقات والإجراءات الجنائية والحاجة إلى تبادل المعلومات بين لجنة مكافحة الفساد وسلطات إنفاذ القانون الأخرى.

41- وعرضت مناظرة من أنغولا تجربة بلدها على صعيد التنسيق الداخلي في إطار إجراء الاستعراضات القطرية بموجب الاتفاقية. وذكرت أن فريقا عاملا معنيا بمكافحة الفساد يضم 20 مؤسسة قد أنشئ في تشرين الأول/أكتوبر 2019 وكلف بتنفيذ الاتفاقية على الصعيد الوطني. وتشمل الأهداف الرئيسية للفريق دراسة واقتراح استراتيجيات وطنية لمكافحة الفساد، وتنسيق عملية الاستعراض القطري على الصعيد الوطني، وعرض واقتراح تشريعات داخلية تتماشى مع الاتفاقية وغيرها من الصكوك الدولية. وأوضحت المناظرة أن أنغولا بدأت عملية الاستعراض بدورة تدريبية نظمت عبر الإنترنت وشملت خبراء وطنيين والمكتب المعني بالمخدرات والجريمة، وتلتها عدة اجتماعات وطنية شملت مزيدا من التدريبات. وفيما يتعلق بتقسيم المسؤوليات، قسم الفريق العامل إلى أفرقة فرعية وكلف كل عضو من أعضائها بمادتين (واحدة من كل فصل من الاتفاقية) من أجل الرد على استفسارات القائمة المرجعية للتقييم الذاتي بشأنهما وتقديم أمثلة على تنفيذهما. وعقب ترشيح البلدان المستعرضة، زادت جهات الوصل اتصالاتها مع المكتب والمؤسسات والهيئات الوطنية المشاركة في الاستعراض. وكان من تحديات العمل في تنسيق عملية الاستعراض الصعوبات المصادفة في إشراك المؤسسات والهيئات الوطنية؛ وعدم كفاية المعلومات المتوفرة على الصعيد الداخلي بشأن التقييمات السابقة بموجب الاتفاقية؛ وعدم كفاية الإحصاءات؛ وأوجه التعارض مع الوظائف الأساسية لأعضاء الفريق العامل؛ ومشاكل لوجستية في التحضير للزيارة القطرية؛ والقيود المتعلقة بجائحة كوفيد-19. واختتمت المناظرة كلمتها بتوصية الدول الأطراف بأن تسعى إلى الاستفادة قدر الإمكان من دورات المكتب التدريبية ومشاركة المستعرضين في عملية الاستعراض.

42- وخلال المناقشة التي تلت ذلك، شدد عدد من المتكلمين على الأهمية الحاسمة للتنسيق بين سلطات مكافحة الفساد وسلطات إنفاذ القانون كتدبير رئيسي لتعزيز فعالية تدخلات مكافحة الفساد وتعزيز السياسات الرامية إلى منع الفساد ومكافحته. وعرض المتكلمون تجاربهم الوطنية في مجالات التنسيق والتعاون وتبادل المعلومات فيما بين السلطات المعنية وأثر تلك الجهود في وضع تدابير منسقة للتصدي للفساد، في قضايا منها المتعلقة بممارسة الفساد في المستويات العليا وما يتصل بها من جرائم غسل الأموال واعتداءات على الأموال العمومية. وأبرز المتكلمون، على وجه الخصوص، الدور الهام الذي تضطلع به وحدات الاستخبارات المالية في التبادل السريع للمعلومات والاستخبارات فيما بين السلطات المختصة في التحقيقات والإجراءات الجنائية، وكذلك في القضايا المتعلقة باسترداد الموجودات، وأثر التحقيقات المشتركة على تعزيز العمل المنسق وبناء الأدلة. وأبرز عدة متكلمين أيضا أهمية توفير قدر كاف من الاستقلال والإدارة الذاتية لدى الهيئات القضائية والمؤسسات العمومية المشاركة في منع الفساد ومكافحته.

43- وردا على سؤال بشأن تدابير التحقيقات المشتركة، شدد المناظرون على أهمية تلك التدابير في تقديم أدلة قوية مقبولة في الإجراءات القضائية وفي التغلب على العقبات التي تعترض التنسيق بين الوكالات. وأكدت المناظرة من أنغولا على أن التحقيقات المشتركة في بلدها توحد جهود السلطات المعنية وأنها مفيدة بشكل خاص في إبراز معلومات يمكن تقديمها إلى سلطات الادعاء واستخدامها لبناء الأدلة. وذكرت أن وحدة الاستخبارات المالية في أنغولا قد تلقت مساعدة تقنية من أجل التوسع في استخدام أفرقة التحقيق المشتركة، وأن الكثير من قضايا الفساد الرئيسية في أنغولا استخدمت تحقيقات مشتركة. وأشار المناظر من إيطاليا إلى أن بلده اعتمد قانونا يعرف باسم قانون مكافحة الفساد في كانون الثاني/يناير 2019، وأن هذا القانون قد عزز الجهود المبذولة لمنع وكشف وقمع الجرائم التي تستهدف الإدارة العمومية الإيطالية، وأنه يركز على استخدام أساليب التحري الخاصة، بما في ذلك العمليات السرية والتفتت على المكالمات الهاتفية.

44- وردا على سؤال عن الكيفية التي يسهم بها التنسيق في وضع وتنفيذ السياسات والاستراتيجيات الوطنية لمكافحة الفساد، نوه المشاركون في حلقة النقاش بدور المؤسسات والإدارات والمكاتب المكرسة لهذا الغرض التي تنسق السياسات والإجراءات الوطنية المعنية بمكافحة الفساد وتعمل على تعزيز التنسيق في الجهود المبذولة لمنع الفساد ومكافحته. وفي هذا السياق، أشارت المناظرة من جمهورية كوريا إلى أن توفير معلومات أكثر تعمقا في هذا الشأن من دوائر النيابة العامة أو الشرطة يمكن أن يكون مفيدا في مساعدة السلطات المعنية على صوغ سياسات أفضل لمنع الفساد. وأشارت المناظرة من أنغولا إلى أن السلطات في بلدها تستخدم نتائج عملية استعراض التنفيذ لتحديث الخطة الوطنية لمكافحة الفساد والاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد.

45- وردا على سؤال عما إذا كان للتنسيق بين السلطات في الداخل أثر على تنفيذ الاستراتيجيات أو السياسات الوطنية وعلى مكافحة الفساد عموما، أشار المناظر من بيرو إلى التدابير القانونية والمؤسسية المحددة التي اتخذت لتعزيز إطار مكافحة الفساد في بلده، مما أدى إلى تحسينات في الإطار القانوني الجنائي والإطار المؤسسي وسمح بمعالجة القضايا الجنائية بمزيد من السرعة. واستشرافا للمستقبل، شدد على أهمية الوقاية والحاجة إلى تخصيص موارد كافية لتعزيز العمل الجماعي على مكافحة الفساد.

46- وردا على سؤال بشأن قواعد البيانات، شدد المناظرون على أهمية الوصول إلى مختلف قواعد البيانات في تعزيز التنسيق في مجال مكافحة الفساد. وأوضح المناظر من بيرو أن بلده شهد تحسنا كبيرا في هذا المجال في السنوات الأخيرة. ويدير مكتب المراقب المالي العام الآن ما يقرب من 25 قاعدة بيانات - تحتوي على معلومات من مصادر مفتوحة - تحتفظ بها مؤسسات عمومية مختلفة. وتحديث هذه المصادر بانتظام وإدارة عمليات تشغيلها البيئي أمران حاسمان في تعزيز جهود مكافحة الفساد. وأشار المناظر من إيطاليا إلى قاعدة بيانات وحدة الاستخبارات المالية، التي توفر معلومات هامة عن المعاملات المالية.

47- وسلط عدة متكلمين الضوء على أهمية إشراك باقي أصحاب المصلحة في الجهود الجماعية المتضافرة في مجال مكافحة الفساد، ولا سيما المجتمع المدني، والمواطنين والقطاع الخاص ووسائل الإعلام. وأشار المناظر من بيرو، في معرض الرد على أحد الأسئلة، إلى الشراكات الاستراتيجية التي تشرك المجتمع المدني في توفير المعلومات المناسبة والتعاون على مكافحة الفساد. وذكر أن عقد جلسات استماع عبر الإنترنت يديرها مكتب المراقب المالي العام سمح للمجتمع المدني بالمشاركة في مكافحة الفساد وإبلاغ السلطات عنه. وأشار إلى أن العدد الكبير من الاجتماعات التي تعقد عبر الإنترنت توفر تنبيهات قيمة من المواطنين وتثبت فعاليتها في تزويد المواطنين ببقاة لعمليات الإبلاغ والرصد والإشراف التي يقوم بها عامة الناس.

48- وردا على سؤال بشأن التدابير البديلة، إلى جانب الجزاءات الجنائية، التي يمكن اتخاذها لمحاسبة الوسطاء، مثل المحامين والمحاسبين في قضايا الفساد، أشارت المناظرة من جمهورية كوريا إلى الجزاءات التأديبية المفروضة على انتهاك مدونات قواعد السلوك، مثل الوقف عن العمل وتخفيض الدرجة الوظيفية والمرتبات. وأشارت المناظرة من أنغولا إلى التزامات الأطراف الثالثة بالإبلاغ عن المعاملات المشبوهة بموجب نظام مكافحة غسل الأموال في بلدها. وأشار المناظر من بيرو إلى التدابير الرامية إلى منع الأشخاص الذين أدينوا بارتكاب جرائم من شغل مناصب عمومية أو الترشح للانتخابات، وإلى أهمية تعليق الحصانات البرلمانية أو رفعها.

49- وردا على سؤال عن كيفية الاستفادة من استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لإبراز أدلة مقبولة قانونا في قضايا الفساد، ولا سيما المتعلقة بموظفين عموميين رفيعي المستوى، أوضحت المناظرة من جمهورية كوريا تزايد أهمية الوسائل والأساليب التكنولوجية في جمع الأدلة وتعقب الموجودات في بلدها. وأشارت إلى مركز الاستدلال الجنائي الرقمي الذي أنشئ في مكتب المدعي العام الأعلى لتيسير جمع الأدلة. وفي معرض الإشارة إلى معيار الاستدلال المرتفع المطلوب في قضايا الفساد عبر الوطنية على وجه الخصوص، شدد المناظر من إيطاليا على الدور الهام للتقنيات، مثل التنصت على المكالمات الهاتفية، في الحالات التي لا تتوفر فيها شهادات من الشهود.

50- وعرضت متكلمة ممارسة جديدة استحدثت في بلدها لتحسين التعاون بين هيئات إنفاذ القانون والهيئات التنظيمية والتشريعية وتعزيز الأدوات التشريعية والتنظيمية، حيث بدأ منتدى مشترك بين الوزارات يضم إدارات مختلفة في وزارة العدل في تنفيذ برنامج تجريبي بشأن الدروس المستفادة في معالجة قضايا الفساد، ووضع إجراءات لاستئابة العيوب وتعزيز التنسيق فيما بين السلطات. وتتناول التوصيات المنبثقة عن البرنامج التجريبي حولا ممكنة التنفيذ من قبيل الاستعانة بأدوات هيكلية وتنظيمية وتشريعية لتعزيز العمل على منع الجرائم واكتشافها.

حلقة نقاش بشأن رشو الموظفين العموميين الأجانب وموظفي المؤسسات الدولية العمومية:

التصدي للعرض والطلب

51- أشارت ممثلة للأمانة، في ملاحظاتها الاستهلالية، إلى أن الهدف من حلقة النقاش هو استكشاف تدابير عملية لمنع جرائم الرشوة وكشفها. ونظرا للصعوبات التي تواجه الملاحقة القضائية لجرائم الرشوة بسبب طبيعتها السرية والعقبات العملية القائمة، مثل نقص القدرات والموارد، ما زالت معدلات إنفاذ القوانين منخفضة وغير متسقة في جميع أنحاء العالم. ولتحسين إنفاذ القوانين في نهاية المطاف، دعت المناظرين إلى مناقشة كيفية تحسين الكشف عن جرائم الرشوة، ولا سيما باستخدام مصادر البيانات والقنوات القائمة. وبالإضافة إلى ذلك، دعت المناظرين إلى استكشاف السبل التي يمكن بها لكيانات القطاع العام أن تحمي موظفيها العموميين من الرشوة على نحو أفضل عن طريق وضع تدابير عملية وتنظيمية. وأشارت كذلك إلى أن الأمانة تجري دراسة عالمية عن الرشوة تستند إلى قرار مؤتمر الدول الأطراف 6/8 وأنها سوف تستكشف من خلالها على وجه الخصوص تدابير فعالة من حيث التكلفة يمكن للدول الأخرى تكييفها وتنفيذها.

52- وعرض مناظر من رومانيا ثلاث مبادرات وطنية وضعت من أجل الاسترشاد بها في رسم سياسات لمكافحة الفساد مستتدة إلى الأدلة. وأشار إلى أن رومانيا أجرت دراسات استقصائية بشأن الأشخاص الذين أُدينوا بالرشو أو الارتشاء وأجرت مقابلات معهم من أجل فهم دوافعهم لارتكاب هذه الأفعال الفاسدة. وأظهرت هذه الدراسات أن الدافع وراء ارتكاب هذه الأفعال لم يكن بالضرورة الجشع أو نقص الموارد المالية، وأن الأثر الرادع لاحتمال انكشاف الجرم والتعرض للجزاء الجنائية أو الإدارية أو التأديبية محدود. وبدلاً من ذلك، كشفت الدراسات أن برامج التعليم والتدريب وبيئات العمل التي تعزز النزاهة هي أهم العوامل الحاسمة في منع هذا السلوك الفاسد وردعه. وسلط المناظر الضوء على أهمية تقييمات المخاطر، ووصف في هذا الشأن منهجية تلزم المؤسسات العمومية بتحديد المخاطر ووصفها، وإنشاء آليات للتخفيف منها، ورصد تلك التدابير وتقييمها وتحديثها حسب الحاجة. وذكر في نهاية المطاف أن رومانيا وضعت منهجية قياسية للتقييمات اللاحقة للحوادث المتعلقة بالنزاهة. وتقضي تلك المنهجية بإجراء تقييم دقيق لأي حادث فساد يقع بهدف الوقوف على أسبابه الجذرية والتحقق من كفاية السياسات والإجراءات المعنية أو من مواطن ضعفها، وتقييم أثر الحادث على المؤسسة المعنية واحتمال تكراره. ويشمل التحليل سلوك الموظف العمومي المعني، وطريقة العمل، وميدان عمل الموظف المعني ومنصبه المحدد، والقواعد والسياسات المعمول بها، وبحث ما إذا كانت تلك القواعد والسياسات قد انتهكت، وكيف يمكن منع وقوع الحادث في المستقبل، وكيف اكتشف، وكم من الوقت استغرق اكتشافه، إلخ. وتستخدم نتائج التحليل فيما بعد لتنفيذ تدابير للتخفيف من المخاطر وتعزيز السياسات والاستراتيجيات القائمة لمنع الفساد ومكافحته، بما في ذلك الرشوة.

53- وسلط مناظر من اليونان الضوء على إنشاء الهيئة الوطنية للشفافية، بوصفه أحد الإصلاحات الهيكلية الرئيسية في مجال التصدي للفساد، وذكر أنها هيئة مستقلة تتمتع بالاستقلال الإداري والمالي ومسؤولة عن كشف الفساد ومنعه. وأشار إلى أن تنفيذ خطة العمل الوطنية لمكافحة الفساد للفترة 2022-2025، التي وضعت بالتشاور مع أصحاب المصلحة الرئيسيين، بما في ذلك المجتمع المدني، واستندت إلى الممارسات الدولية الجيدة، يتم من خلال نهج قائم على التصدي للمخاطر، وقال إن الخطة تعطي الأولوية للقيام بتدخلات محددة الأهداف في المجالات المعرضة بشدة لمخاطر جرائم الاحتيال والفساد، مثل مشاريع البنية التحتية الكبيرة والاشتراء العمومي والاستثمار الأجنبي. وذكر أن اليونان تعتمد أيضاً على تنظيم حملات للتوعية بشأن نزاهة الأعمال التجارية وعلى تنفيذ ورصد برامج بشأن امتثال الشركات لالتزاماتها بمكافحة الرشوة. وأشار المناظر إلى أن الهيئة الوطنية للشفافية ووزارة الخارجية قد وضعتا مبادئ توجيهية للموظفين الدبلوماسيين في البلد بشأن الإبلاغ عن مزاعم الرشوة المنشورة في وسائل الإعلام الأجنبية، بغية السماح للسلطات برصد حالات الرشوة الأجنبية والتحقق فيها على نحو منهجي. ولاحظ المناظر أن رقمنة عدد من الآليات قد أحدثت تحسينات كبيرة في فعالية العمل على منع الرشوة وكشفها. وأشار إلى تحديث قاعدة البيانات الوطنية المحدثة لإقرارات الذمة المالية (E-Pothen)، وسجل الشفافية، حيث تُسجل جميع أنشطة جماعات الضغط لأغراض مختلفة، بما في ذلك المراقبة من جانب عامة الناس، وإنشاء قنوات إبلاغ آمنة ووضع تدابير لحماية المبلغين عن المخالفات. وشدد المناظر على الدور الحاسم للتعاون الدولي في كبح جماح الرشوة بالنظر إلى أن مخططات الفساد تتطور باستمرار وتصبح أكثر حذقا.

54- وتشاركت مناظرتان من إسرائيل في عرض التدابير التي اتخذها بلدهما لتحسين الكشف عن جرائم الرشوة الأجنبية والتحقق فيها وملاحقتها قضائياً. وأشارت المناظرة الأولى إلى أن إسرائيل عينت وحدات متخصصة في الشرطة ومكتب المدعي العام لمنطقة تل أبيب وأنططت بها المسؤولية عن التحقيق في جرائم الرشوة الأجنبية وملاحقتها قضائياً. وذكرت أن التحقيقات والملاحقات القضائية في جرائم الرشوة الأجنبية تتم تحت إشراف فريق مشترك بين الوزارات برئاسة نائب المدعي العام للدولة. ويضم هذا الفريق ممثلين عن السلطات المعنية، ومن مهامه الرئيسية الحصول على معلومات بشأن جرائم الرشوة الأجنبية بسبل مختلفة، منها رصد جميع الحالات، وإصدار تعليمات بشأن مسارات العمل الواجب اتباعها، ومتابعة العمل على توفير المعلومات استجابة لطلبات المساعدة القانونية المتبادلة المتعلقة بحالات الرشوة المشتبه فيها. وسلطت المناظرة

الثانية الضوء على دور وزارة الخارجية في الكشف عن الرشوة الأجنبية، حيث يطلب من موظفي الوزارة أن يرصدوا بنشاط وسائط الإعلام المحلية في مراكز عملهم وأن يبلغوا عن أي اشتباه في ارتكاب جرائم رشوة أجنبية تشمل مواطنين إسرائيليين. وسلطت المناظرة الضوء أيضا على إمكانية إجراء فحص أولي للحالة كخيار عندما لا تكون الأدلة المستند إليها تسوغ إجراء تحقيق رسمي بشأنها لكن المصلحة العامة تدعو إلى النظر فيها. ويتيح هذا الخيار استخدام طائفة من تدابير التحري، دون فتح تحقيق رسمي، منها تقديم طلبات للمساعدة القانونية المتبادلة، مع تحاشي أي أثر سلبي على جهة العمل أو الموظف العمومي المعني. ووصفت حالة أدى فيها تحقيق أولي أجري بشأن تقرير إعلامي إلى إدانة وزير سابق.

55- وعرض مناظر من رواندا الصلاحيات الموكلة لمكتب أمين المظالم في رواندا من أجل مكافحة الفساد، ومنها التحقق من إقرارات الذمة المالية، والتحقق في حالات سوء السلوك المحتملة، وإسداء المشورة للحكومة في الأمور المتعلقة بمكافحة الفساد، وتعزيز قيم النزاهة بين المواطنين، والعمل كسلطة استعراض للشكاوى المقدمة ضد المؤسسات العمومية. وأشار المناظر إلى القيمة المضافة لاستخدام وسائل إلكترونية للتحقق من إقرارات الذمة المالية، لأنها تسهم إسهما كبيرا في الكشف عن جرائم الرشوة وبدء التحقيقات فيها. وشدد على أهمية استخدام الأدوات التكنولوجية في تنمية الثقة في المؤسسات والحد من فرص الرشوة. وذكر أن حكومة رواندا قد رقت عددًا من الخدمات العمومية الرئيسية، مثل بوابة الخدمة المدنية، ونظام الاشتراء، ونظام إدارة القضايا لدى الجهاز القضائي، ونظام استقبال البلاغات من الناس عن المخالفات التابع لأمين المظالم. وأكد أن رقمنة نظام استقبال البلاغات من الناس عن المخالفات وتنظيم حملات للتوعية بشأنه رفعا إلى حد كبير من معدل تقديم البلاغات إلى أمين المظالم، الذي كان منخفضا في السابق. وعرض المناظر أيضا تجربة رواندا في التحقق من إقرارات الذمة المالية باستخدام آلية لتتسيق عملية التحقق على الصعيد الوطني بين السلطات المعنية، بما في ذلك السجل العقاري وإدارة الضرائب والمصرف المركزي.

56- وخلال المناقشة التي تلت ذلك، أشار أحد المتكلمين إلى فائدة عقد الاجتماعات بأسلوب هجين، مؤكدا أن هذا الشكل من الاجتماعات سمح لممارسين، ربما لم يكن بوسعهم المشاركة بشكل آخر، بأن ينضموا إلى الاجتماع لكي يعرضوا الممارسات الجيدة في بلدانهم. وأشار المتكلم كذلك إلى أن التصدي للرشوة الأجنبية لا يزال أولوية لدى بلده، حيث وجهت اتهامات وصدرت أحكام إدانة في حوالي 20 قضية في العام السابق، بالإضافة إلى توقيع غرامات على الجناة واسترداد أموال منهم تجاوزت قيمتها 200 مليون دولار. وأثنى المتكلم على إسرائيل واليونان لإشراك بعثاتهما الدبلوماسية في الكشف عن حالات الرشوة الأجنبية والإبلاغ عنها، وأشار إلى أن بلده يوفر أيضا التدريب لموظفي السلك الدبلوماسي التابعين له بشأن الرشوة الأجنبية. واستقر عما إذا كانت البلدان التي ينتمي إليها المناظرون توفر حوافر للشركات لكي تكشف طوعا عما لديها من شبهات بشأن الرشوة لأجهزة إنفاذ القانون، مثلا من خلال تخفيف الجزاءات، وعما إذا كانت هناك برامج لتحفيز موظفي كيانات القطاع الخاص على الإبلاغ عن المخالفات. وردا على ذلك، أوضح المناظر من رومانيا أن بلده وجد في تقديم حوافر للتطوع بالكشف عن جرائم الرشوة إجراء فعالا ومفيدا بالفعل للمحققين الجنائيين. وأكد المناظر من اليونان أن من الممكن أن يعرض على الشركات تخفيف العقوبة عنها إذا أبلغت عن الحوادث وتعاونت مع التحقيقات. وفيما يتعلق بحوافر الإبلاغ الداخلي، أشارت المناظرتان من إسرائيل إلى وجود تدابير حماية شاملة للمبلغين عن المخالفات من أجل تشجيع الإبلاغ.

57- وردا على سؤال بشأن أهمية التحقق من إقرارات الذمة المالية، شدد المناظر من رومانيا على قيمة الإشراف من جانب عامة الناس في التحقق من إقرارات الذمة المالية، ولكنه أشار إلى أن المؤسسات المسؤولة في هذا الشأن تحتاج في نهاية المطاف إلى ضمان التحقق الكافي من الإقرارات، بما في ذلك التحقيق في الثروات المجهولة المصدر وتوقيع الجزاءات على تقديم إقرارات غير صحيحة. وأوضح المناظر من رواندا أن لدى مكتب أمين المظالم شهرين لمراجعة إقرارات الذمة المالية، مثلا عن طريق مقارنتها بالإقرارات السابقة، وإبراز ما يفتن

إليه من تضاربات فيها. وقدم أمثلة على تحقيقات ناجحة أدت إلى إدانة موظفين عموميين وسجنهم بتهمة الإثراء غير المشروع، فضلاً عن مصادرة أموالهم. وشدد على أهمية التعاون بين الوكالات بشأن هذه المسائل.

58- وعرض أحد المتكلمين تجربة بلده في التعامل مع قضية تتعلق بموظف في مؤسسة دولية عمومية سرب معلومات تتعلق بعملية اشتراء مقابل رشوة. وأوضح أن الإجراءات المطولة لطلب رفع الحصانة عن ذلك الموظف حالت في نهاية المطاف دون توجيه الاتهام إليه لأنه فر من البلد.

59- وأشار متكلم آخر إلى أن التصدي للرشوة الأجنبية يتطلب عملاً جماعياً، وأن الدول بحاجة إلى التحرك بنفس السرعة لضمان مزيد من التكافؤ في العمل. وأشار إلى اتفاقية مكافحة رشوة الموظفين العموميين الأجانب في المعاملات التجارية الدولية بوصفها آلية قوية لكبح الرشوة الأجنبية مفتوحة لجميع البلدان المصدرة الرئيسية. وفيما يتعلق بالتدابير الرامية إلى معالجة جانب الطلب من مشكلة الرشوة، أشار إلى اتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن تيسير التجارة، الذي يساعد الدول الأطراف على تبسيط الإجراءات الإدارية على الحدود. وشجع الدول الأطراف على النظر في الاستعادة من ذلك الصك. وأعرب متكلم آخر عن اهتمامه بالاستماع إلى تجارب الدول في تطبيق معيار المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس 37001 بشأن نظم إدارة مكافحة الرشوة أو أي معايير أخرى ذات صلة تساعد الإدارات العمومية على إرساء ثقافة النزاهة والشفافية والامتثال للقانون.

60- وأشار عدة متكلمين إلى أهمية أنشطة التثقيف والتوعية في مجال مكافحة الفساد. وأوضحت إحدى المناظرتين من إسرائيل أن وزارة العدل أطلقت موقعا شبيكيا جديدا يهدف إلى التوعية بالفساد، بما يشمل التوعية بالالتزامات المحددة للشركات الخاصة والتوصيات الموجهة إليها في إطار توصية مجلس منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لعام 2021 من أجل المضي قدما في مكافحة رشوة الموظفين العموميين الأجانب في المعاملات التجارية الدولية. وأشارت أيضا إلى تقديم محاضرات لموظفي جهات التحقيق والادعاء والشركات بشأن هذا الموضوع. وردا على سؤال عن كيفية تقييم أثر البرامج التثقيفية الرامية إلى الحد من الرشوة الأجنبية، عرض المناظر من اليونان تجربة بلده في وضع وتنفيذ دراسات استقصائية لقياس ذلك الأثر. وأشار إلى إجراء دراسات استقصائية قبل تنفيذ أي إجراء جديد لتقييم آثاره المتصورة، ثم إجراء دراسة استقصائية للمتابعة بعد تنفيذه لتقييم مدى التغيير في تلك التصورات. وأشار إلى أن قياس أثر سياسات مكافحة الفساد هو عملية بالغة الطول ومليئة بالتحديات، وتحتاج إلى الحرص والدقة في التصميم والتنفيذ.

سادسا - حالة تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

تبادل المعلومات والممارسات والخبرات المكتسبة في تنفيذ الاتفاقية

61- قدمت ممثلة للأمانة معلومات مستكملة عن أشيع الممارسات الجيدة والتحديات المستبانة في التقرير المواضيعي عن تنفيذ الفصل الثاني (التدابير الوقائية) من اتفاقية مكافحة الفساد (CAC/COSP/IRG/2022/3)، وفي التقرير المتعلق بتنفيذ الفصل الثاني على الصعيد الإقليمي (CAC/COSP/IRG/2022/4)، مع التركيز على ما يلي: (أ) تعزيز التعليم والتدريب والتوعية؛ و(ب) استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات فيما يتعلق بنظم الإفصاح عن الموجودات وإقرارات الذمة المالية والمشتريات العمومية. وأبلغت فريق استعراض التنفيذ بأن كلا التقريرين يستندان إلى 58 خلاصة وافية كانت منجزة وقت صياغة التقريرين.

62- وفيما يتعلق بالتقرير المواضيعي، أشارت الممثلة إلى أن الاتجاهات المتعلقة بكل من التحديات والممارسات الجيدة ظلت متسقة إلى حد كبير مع تلك المستبانة في التقارير المواضيعية السابقة، مع بروز فوارق دقيقة جديدة. وبالإضافة إلى ذلك، سلط التقرير المواضيعي الضوء تحديدا على الممارسات الجيدة. ونظراً لزيادة كمية البيانات والمعلومات المنبثقة عن الاستعراضات القطرية المنجزة، أشارت الممثلة أيضاً إلى أن

الأمانة ستعتمد في المستقبل إلى تقديم المعلومات ذات الصلة ضمن ثلاثة تقارير مواضيعية منفصلة: (أ) تقرير يركز على المواد من 5 إلى 13 من الفصل الثاني، باستثناء المسائل الشاملة لعدة مجالات التي تتداخل مع المسائل الواردة في الفصل الخامس؛ (ب) تقرير يركز فقط على المسائل التي تتداخل بين الفصلين الثاني والخامس؛ (ج) تقرير يركز على الفصل الخامس، ويستبعد المسائل الشاملة لعدة مجالات التي تتداخل مع المسائل الواردة في الفصل الثاني. وبُنيت، فيما يتعلق بالاتجاهات المستبانة بشأن التحديات والممارسات الجيدة، أن أكبر عدد من التوصيات ورد بشأن أحكام المواد 7 و8 و12، بينما ظل عدد التوصيات الصادرة بشأن المادة 11 منخفضاً. وأشارت الممثلة إلى أن أكبر عدد من الممارسات الجيدة استبين بشأن المواد 5 و13 و14، في حين أن المادة 11 ظلت المادة التي استبين بشأنها أقل عدد من الممارسات الجيدة.

63- وأوضحت، فيما يخص التقرير الصادر عن تنفيذ الفصل الثاني من الاتفاقية على الصعيد الإقليمي، المتعلق بموضوع تعزيز التعليم والتدريب والتوعية، أن مجموعة الدول الأفريقية سجلت أعلى نسبة مئوية من الدول التي تلقت توصيات بشأن الفقرة 2 من المادة 6 والفقرة 1 من المادة 9، وأن أكبر عدد من الدول التي تلقت توصيات بشأن الفقرة 1 من المادة 7 والفقرة 1 من المادة 13 ينتمي إلى مجموعة آسيا والمحيط الهادئ، في حين أن مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ومجموعة دول أوروبا الغربية ودولاً أخرى لم تلتق أي توصيات بشأن الفقرة 1 من المادة 9 والفقرة 1 من المادة 13. وفيما يخص موضوع استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات فيما يتعلق بنظم الإفصاح عن الموجودات وإقرارات الذمة المالية والمشترتات العمومية، لاحظت الممثلة أن جميع دول مجموعة الدول الأفريقية ومجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ومجموعة دول أوروبا الغربية ودولاً أخرى تلقت توصيات مماثلة، كنسبة مئوية، للتوصيات التي تلقتها الدول بشأن الفقرة 5 من المادة 8. وفيما يخص الفقرتين 5 و6 من المادة 52، أشارت الممثلة إلى أن مجموعة الدول الأفريقية حصلت على أعلى نسبة مئوية من الدول التي تلقت توصيات بشأنها. وأشارت في الختام إلى أنه سيتم عرض مزيد من التحليلات للاتجاهات والنتائج في التقارير المواضيعية المقبلة والإضافات الإقليمية حالما تنجز استعراضات قطرية إضافية.

64- وفي المناقشات التي تلت ذلك، أشار عدة متكلمين إلى التدابير التي اتخذتها بلدانهم لتنفيذ الاتفاقية، والتي شملت إدخال تعديلات على تشريعات قائمة أو اعتماد تشريعات جديدة، وتعزيز الأطر المؤسسية، ووضع استراتيجيات وسياسات متنوعة لمكافحة الفساد، وذلك بهدف تعزيز الشفافية والنزاهة والمساءلة.

65- وخلال حلقة نقاش نظمت أثناء الاجتماع المشترك مع الفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية المعني بمنع الفساد، نوقشت مسألة استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في تنفيذ الاتفاقية.

سابعا- المساعدة التقنية

66- قدم ممثل للأمانة عرضاً افتتاحياً عن النهج الإقليمي الجديد الذي يتبعه المكتب إزاء تقديمه للمساعدة التقنية تماشياً مع قرار المؤتمر 4/9 المعنون " تعزيز تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد على الصعيد الإقليمي"، وعن الاحتياجات المنبثقة من آلية استعراض التنفيذ. وأوضح الممثل أنه على الرغم من إنشاء ست منصات إقليمية للتعبير بتنفيذ الاتفاقية حتى الآن، فإنها محدودة من حيث النطاق الجغرافي، ثم شدد على أن الدول الأطراف دعت إلى توسيع نطاق هذا النهج، مما أدى إلى إنشاء مراكز إقليمية لمكافحة الفساد. ومن شأن هذه المراكز أن تزيد من تيسير تقديم المساعدة التقنية عن طريق تقريب الخبرات من البلدان التي تحتاج إلى المساعدة، وأن تسمح بالإشراف والتنسيق والدعم من أجل تقديم المساعدة التقنية في مختلف المناطق. وقد أنشئ مركز أول في المكسيك لتغطية أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ومن المقرر إنشاء مركز ثان في جنوب أفريقيا في عام 2022 لتغطية أفريقيا.

حلقة نقاش بشأن الدروس المستفادة في مجال وضع أطر لحماية المبلغين ونظم الإبلاغ

67- أبرزت ممثلة للأمانة، في ملاحظاتها الاستهلاكية، أن حماية الأشخاص المبلغين بموجب المادة 33 من الاتفاقية أداة فعالة لمنع الفساد وكشفه وملاحقة مرتكبيه، في سياقات منها الاستجابة لجائحة كوفيد-19 والتعافي منها. وفي هذا الصدد، أشارت إلى أهمية نظم الإبلاغ الفعالة والآليات الآمنة للإبلاغ عن المخالفات. وشددت على أن الدول الأطراف لا تزال تعتبر أن إحجام الأفراد عن الإبلاغ عن المخالفات المزعومة أو أفعال الفساد المشتبه في ارتكابها يمثل أحد التحديات الرئيسية التي تواجه تنفيذ الاتفاقية. وفي هذا الصدد، أشارت إلى قرار المؤتمر 4/9 الذي طلب فيه المؤتمر إلى المكتب أن يواصل تقديم المساعدة التقنية إلى الدول الأطراف فيما يتعلق بحماية الأشخاص المبلغين. وقد قدم المكتب الدعم لهذه الغاية وأصدر مؤخرا منشورا عن حماية المبلغين عن المخالفات في قطاع الرعاية الصحية عنوانه *Speak Up for Health! Guidelines to Enable Whistle-blower Protection in the Health-care Sector*.

68- وقدمت مناظرة من جنوب أفريقيا لمحة عامة عن النظام الوطني المعتمد في بلدها لحماية المبلغين عن المخالفات، بما في ذلك قانون الإفصاح المحمي عن المعلومات والركيزة المحددة للإبلاغ عن المخالفات في الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد في البلد. وتضمنت الاستراتيجية توصية بشأن إنشاء وكالة لحماية المبلغين عن المخالفات، ودعت إلى زيادة توفير التمثيل القانوني والمساعدة للمبلغين عن المخالفات. وشددت على العمل الذي اضطلع به مؤخرا من أجل تعزيز آليات الإبلاغ بدعم من المكتب المعني بالمخدرات والجريمة، مثل الجهود الرامية إلى تجريب نظام داخلي للإبلاغ داخل مجلس المهن الصحية في جنوب أفريقيا ودراسة استقصائية لتقييم الآليات القائمة للإبلاغ عن الفساد في القطاع العام.

69- وقدم مناظر من المفوضية الأوروبية لمحة عامة عن التوجيه 1937/2019 الذي صدر عن البرلمان الأوروبي والمجلس بتاريخ 23 تشرين الأول/أكتوبر 2019 بشأن حماية المبلغين عن انتهاكات قانون الاتحاد، الذي يحدد معايير مشتركة لحماية الأشخاص المبلغين ويشمل جميع الأشخاص الذين يحصلون على معلومات ذات صلة في سياق متعلق بالعمل. وأبرز أن التوجيه يسمح بالإبلاغ عن طائفة واسعة من المخالفات، ويتطلب إنشاء قنوات إبلاغ داخلية وخارجية سرية في القطاعين العام والخاص على السواء، وينص على حظر الانتقام والمعاقبة عليه. وفي معرض الإشارة إلى فوائد وجود نظام قوي للإبلاغ، سلط الضوء أيضا على دراسة أجرتها المفوضية الأوروبية كشفت أن وجود نظام فعال للإبلاغ عن المخالفات يمكن أن يوفر ما بين 5,8 بلايين و9,6 بلايين يورو سنويا في قطاع الاشتراء العمومي.

70- وقدمت مناظرة من المكسيك النظام الوطني لحماية المواطنين "مطلقى الإنذارات" بشأن الفساد، الذي ساعد على تعزيز المشاركة المدنية في مكافحة الفساد. ومن خلال المنصة التكنولوجية للإنذار التي تديرها وزارة الخدمات العمومية، يمكن للمبلغين الداخليين والخارجيين الإبلاغ، دون الكشف عن هويتهم ومع مراعاة السرية، عن الجرائم المزعومة المتعلقة بالرشوة والاختلاس وتحويل الموارد العمومية. وقد أصدرت الوزارة بروتوكولا بشأن حماية المبلغين عن المخالفات في عام 2020 وتلقت حتى الآن أكثر من 6 000 بلاغ وعالجته. وأشارت إلى أن البلاغات التي تتطوي على خطوات متعددة وتتطلب تعاون سلطات مختلفة لا تزال تشكل تحديا، بما في ذلك جوانبها المتعلقة بضمان الحماية الفعالة للمبلغين عن المخالفات طوال العملية.

71- وقدمت مناظرة من سويسرا المنصتين الموجودتين في بلدها والخاصتين بالإبلاغ عن المخالفات، اللتين أنشئتا داخل المكتب الاتحادي السويسري لمراجعة الحسابات بهدف تيسير الإبلاغ من جانب الموظفين العموميين على النحو المتوخى بموجب الفقرة 4 من المادة 8 من الاتفاقية. وقد وسعت هاتان المنصتان نطاق المخالفات التي يمكن الإبلاغ عنها لتشمل التحرش الجنسي والمعنوي، والاعتداء أو الاستغلال الجنسيين، وأي سلوك مسيء آخر يرتكبه موظفو الوزارة الاتحادية للشؤون الخارجية أو فيما يتعلق بالأنشطة التي تحدث في الخارج. ويمكن

الإبلاغ دون الكشف عن الهوية ومع مراعاة السرية. وأشارت إلى أن عدد البلاغات قد ازداد منذ إطلاق المنصة. وسلطت الضوء على الحاجة إلى بذل جهود إضافية من أجل حماية المبلغين عن المخالفات في القطاع الخاص.

72- وفي المناقشة التي تلت ذلك، سلط المتحدثون الضوء على أهمية حماية المبلغين عن الفساد من أجل منع الفساد ومكافحته، خاصة خلال جائحة كوفيد-19. وشدد عدة متكلمين على الجهود الرامية إلى وضع أطر واستراتيجيات تشريعية جديدة، ونظم أقوى للإبلاغ والحماية، وتوفير حماية أفضل لهويات المبلغين عن المخالفات. واعتبر العديد من المتكلمين أن ضمانات السرية وعدم الكشف عن هوية المبلغين عن المخالفات مهمة. وأشار أحد المتكلمين إلى إنشاء شبكة من مكاتب أمناء المظالم لتعزيز توحيد إجراءات حماية المبلغين عن المخالفات. وعبر متكلم آخر للمناظرة من جنوب أفريقيا عن إشاداته بالمشاورات المكتفة التي أجراها بلدها مع المجتمع المدني بشأن حماية المبلغين عن المخالفات.

73- وأشار المتكلمون إلى الممارسة الجيدة المتمثلة في استخدام التكنولوجيا والبوابات الإلكترونية الآمنة التي تدعم الاتصال الثنائي الاتجاه لتيسير الإبلاغ عن الفساد، بما يشمل الإبلاغ دون الكشف عن الهوية. ويسمح هذا الاتصال الثنائي الاتجاه باستمرار أشكال التبادل بين المؤسسات المتلقية والأشخاص المبلغين، مع الحفاظ على عدم الكشف عن هوية المبلغين عن المخالفات. وأبرز أحد المتكلمين أهمية تعزيز الشفافية والبيانات المفتوحة كوسيلة لتيسير آليات إبلاغ أقوى.

74- وأثير سؤال عما إذا كانت سياسات وممارسات حماية المبلغين عن المخالفات في بلدان المناظرين تأخذ في الحسبان مفهوم حسن النية، وإذا كان الأمر كذلك، ما إذا كان هذا المفهوم يطرح تحديات فيما يتعلق بحماية الأشخاص المبلغين. وردا على ذلك، أشارت المناظرة من جنوب أفريقيا إلى أن الإطار التشريعي لبلدها يتضمن عقوبة تفرض بسبب تعمد تقديم بلاغات كاذبة. وأشارت إلى توجيه الاتحاد الأوروبي المتعلق بالإبلاغ عن المخالفات، الذي يقضي بوجوب تقديم البلاغات لأسباب معقولة تدفع إلى الاعتقاد بأن المعلومات صحيحة.

75- وأبرز عدة متكلمين الحاجة إلى ضمان حماية المبلغين عن المخالفات من الانتقام في القطاع الخاص.

76- وأبلغ المتكلمون عن الاستراتيجيات التي تضمنت أيضا اعتبارات تتعلق بالمبلغين عن المخالفات. وأثار المتكلمون مسألة كيفية تحقيق التوازن بين عدد كبير من عمليات الكشف مع السعي إلى ضمان الموثوقية والفائدة في المحاكمات المتعلقة بالفساد. وشددت المناظرة من سويسرا على أن الشكاوى يفترض أنها تقدم بحسن نية، وعلى أنه رغم أن البلاغات نادرا ما تكون سيئة القصد، فقد استخدمت بعض منها كأدوات من أجل استغلال نظم الإبلاغ ضد المسؤولين. ووافقت على أن نوعية الشكاوى هامة، وأشارت إلى أن استخدام أفرقة متعددة التخصصات ومركزية الشكاوى قد يسرا معالجة البلاغات الواردة.

77- وطرح أسئلة عما إذا كان المبلغون عن المخالفات يتلقون تعليقات أو يبلغون بما تقضي إليه البلاغات التي يتقدمون بها. وأشارت المناظرة من جنوب أفريقيا إلى أنه ينبغي تقديم التعليقات إلى الشخص المبلغ؛ غير أن حالات الإبلاغ دون الكشف عن الهوية مع تقديم تفاصيل محدودة تحال إلى وحدة التحقيق الخاصة أو وكالات إنفاذ القانون الأخرى أو المراجع العام للحسابات من أجل تقديم تعليقات عليها. ولاحظ المناظر من المفوضية الأوروبية أن الأشخاص الذين يقدمون بلاغات دون الكشف عن الهوية يتلقون نفس المعاملة التي يتلقاها باقي الأشخاص المبلغين، بما في ذلك الحق في تلقي التعليقات والإقرار بالاستلام. وفي حالة الكشف عن هوية المبلغ عن المخالفات، توفر له الحماية. وأبرزت المناظرة من المكسيك أن المبلغين عن المخالفات يزودون بكلمة سر تمكنهم من تتبع حالة شكاوهم. وفي سويسرا، يمثل نطاق التواصل تحديا، ولكن التعليقات تقدم بشأن ما إذا كانت الشكاوى قد عولجت أم لا.

78- وأشار إلى إمكانية إعفاء الأشخاص الذين يبلغون عن أنفسهم في النظم الوطنية.

حلقة نقاش بشأن الأدوات والموارد اللازمة لتحديد مخاطر الفساد المحتملة والتخفيف منها

79- أشارت ممثلة للأمانة، في ملاحظاتها الاستهلالية، إلى أن الدول الأطراف التزمت بإنشاء نظم فعالة وكفؤة لإدارة المخاطر والمراقبة الداخلية، تماشياً مع الفقرة 2 (د) من المادة 9 من الاتفاقية. وأشارت الممثلة إلى قرار المؤتمر 6/9 الذي شجعت فيه الدول الأطراف على إدماج وتنفيذ عمليات إدارة مخاطر الفساد. وأشارت الممثلة إلى منشور المكتب المعنون "حالة النزاهة: دليل لتقييم مخاطر الفساد في المؤسسات العمومية"، الذي يوفر إرشادات بشأن تقييمات مخاطر الفساد ويهدف إلى دعم الدول الأطراف في جهودها الرامية إلى استبانة مخاطر الفساد والتخفيف من حدتها. وأشارت إلى أن المكتب يدعم الدول الأطراف في جهودها الرامية إلى إدارة مخاطر الفساد منذ عام 2015.

80- وأشارت مناظرة من إندونيسيا إلى أن جزءاً كبيراً من ميزانية حكومتها ينفق من خلال الاشتراء العمومي. وبما أن عدداً كبيراً من البلاغات المتعلقة بالفساد المزعم وحالات الفساد التي يتم التحقيق فيها تتعلق بالاشتراء العمومي، فقد وضع بلدها نظاماً للكشف عن الاحتيال في عمليات الاشتراء بدعم من المكتب المعني بالمخدرات والجريمة. وتناولت المناظرة بالتفصيل عملية تطوير النظام، التي شملت إجراء تقييم لنظام الاشتراء العمومي، واستخدام تحليلات البيانات الضخمة من أجل وضع صيغ مجمعة، وتحسين موثوقية التحليل، وإجراء مشاورات مع أصحاب المصلحة، وتحليل مؤشرات محددة للإشارات بالخطر" من أجل إنشاء نظام إنذار خاص بالمناقصات الجارية. وأشارت إلى أن هذه العملية لا تزال جارية، وقدمت بعض الأمثلة على كيفية عمل نظام كشف الاحتيال حالياً. وفي الختام، لاحظت المناظرة أن لجنة القضاء على الفساد في إندونيسيا بصدد تقييم النظام الحالي للكشف عن الاحتيال بغية توسيع نطاق استخدامه من جانب الوكالة الوطنية للاشتراء العمومي وغيرها من المؤسسات.

81- وعرض مناظر من باراغواي نظاماً لإدارة مخاطر الفساد وضعه بلده من أجل استبانة مخاطر الفساد وتحليلها ومعالجتها. وشدد المناظر على أهمية استيعاب ثقافة إدارة المخاطر ومعالجة مواطن الضعف الداخلية. وسلط الضوء على الاختلافات الموجودة بين الإدارة العامة للمخاطر وإدارة مخاطر الفساد ووصف تقنيات وأدوات محددة بهذه الأخيرة. وبالإضافة إلى ذلك، تناول بالتفصيل مصفوفة مخاطر الفساد وخطة التخفيف من حدته بوصفها أداتين فعاليتين لمنع الفساد.

82- وقدم مناظر من غانا لمحة عامة عن جهود بلده الرامية إلى إجراء تقييمات لمخاطر الفساد في مؤسسات القطاع العام وتنفيذ تدابير التخفيف المقابلة. وأوضح أن لجنة حقوق الإنسان والعدالة الإدارية في غانا أجرت، بدعم من المكتب، تقييمات لمخاطر الفساد في قطاعي الصحة العامة ومصادم الأسماك، وكلاهما عرضة للفساد. وأبرز المناظر أهمية التخطيط الشامل والتمويل الكافي والتواصل المنتظم مع المؤسسات ذات الصلة. وأشار إلى أن الأفرقة العاملة المنشأة لإنجاز تقييمات لمخاطر الفساد ينبغي أن تتألف من أشخاص على دراية بالقطاعات المعنية. وأشار أيضاً إلى أن غانا تعترف بضمان الرصد والتقييم حالماً يبدأ تنفيذ خطط التخفيف من مخاطر الفساد، وأن البلد سينفذ أيضاً تقييمات لمخاطر الفساد في مؤسسات القطاع العام الأخرى عقب حلقات "تدريب المدربين" التي يقدمها المكتب.

83- وعرض مناظر من كينيا جهود بلده الرامية إلى تقييم وإدارة مخاطر الفساد المتصلة بإدارة الحياة البرية وحمايتها، بدعم من المكتب. وأبرز المناظر أن إدارة مخاطر الفساد عملية مستمرة وأنه من المهم من ثم وجود هياكل رقابية تصاحب أنشطة التخفيف من حدة المخاطر ومنع الفساد. وشملت بعض النتائج الرئيسية للتخفيف من حدة المخاطر في دائرة الحياة البرية الكينية سياسة لمنع الفساد ومدونة لقواعد السلوك، ونظاماً داخلياً محسناً لإدارة النزاهة، ودراسة استقصائية حول التجارب في مجال الفساد، وآليات محسنة للإبلاغ عن الفساد المشتبه فيه، وإذكاء الوعي بين الموظفين. وأشار إلى أن إدارة مخاطر الفساد أدت إلى الحد من الصيد غير المشروع في المتنزهات الوطنية وحسنت الأداء العام للدائرة.

84- وفي المناقشة التي تلت ذلك، أشار عدة متكلمين إلى أهمية المساعدة التقنية المحددة السياق والأهداف، تماشياً مع الاحتياجات والأولويات التي حددها البلدان، وشددوا على أن هذه المساعدة تشكل أساساً لفعالية جهود مكافحة الفساد. وأبرز أحد المتكلمين أهمية الاستراتيجيات الوطنية لمكافحة الفساد وشدد على أن منصات الإبلاغ عن الفساد هي أدوات فعالة لمنع الفساد.

85- وأبلغ عدة متكلمين عن الجهود التي تبذلها بلدانهم لتقييم وإدارة مخاطر الفساد في مؤسسات القطاع العام. وأشار أحد المتكلمين إلى أن هذه التقييمات أصبحت إلزامية بالنسبة لجميع الوزارات والإدارات والسلطات، فضلاً عن الكيانات شبه الحكومية، في بلده. وأشار إلى أن نظام التقييم واجه مع ذلك تحديات من حيث الموارد المالية والقدرات.

86- وأبرز المتكلمون أهمية تكنولوجيات المعلومات والاتصالات كوسيلة لمكافحة الطرائق المتطورة التي تستخدمها المنظمات الإجرامية من أجل ممارسة الفساد. وأشار بعض المتكلمين إلى أن المجرمين يستخدمون تكنولوجيات المعلومات والاتصالات بسرعة ومستوى من التعقيد يشكلان تحدياً للسلطات الوطنية. وأشاروا إلى الحاجة إلى معدات تكنولوجية لكي يتسنى التصدي لتلك التحديات، إلى جانب بناء القدرات في مجالات مثل تحليل البيانات والتحقيقات المالية، بما في ذلك ما يتعلق منها بغسل الأموال واسترداد الموجودات المسروقة.

87- وأبرز أحد المتكلمين الجهود التي يبذلها بلده لتسخير وبناء برامج لمكافحة الفساد حول النتائج التي تتوصل إليها آلية استعراض التنفيذ. وبالإضافة إلى ذلك، أشار إلى أهمية معالجة الأبعاد الجنسانية للفساد. وشدد على الجهود الرامية إلى تعزيز وصول الجمهور إلى المعلومات، وشفافية الملكية النفعية، واستهداف التفتقات المالية غير المشروعة. وأشار إلى أن أحد مجالات المساعدة ذات الأولوية في المستقبل سيتمثل في التركيز على الصلة الموجودة بين تغير المناخ والجرائم التي تضر بالبيئة والفساد.

88- وأبرز أحد المتكلمين أهمية الدراسات الاستقصائية للرضا فيما يتعلق بجهود مكافحة الفساد وأهمية مبادرات الحكومة المفتوحة ونظم الإشراف. وشدد على الحاجة إلى برامج التوعية والتثقيف ومشاركة القطاع الخاص ومواصلة الجهود الرامية إلى تحسين الأطر القانونية والإشرافية لمكافحة الفساد.

89- وأعرب عدة متكلمين عن تقديرهم للدعم التقني الذي يقدمه المكتب وجهات أخرى. ورداً على سؤال حول أنواع المساعدة التقنية المستلمة من المكتب، ذكر المناظرون أن بلدانهم تلقت دعماً لبناء القدرات، وخبرة تقنية قائمة على الأدلة، وأمثلة على الممارسات الدولية الجيدة، ومعدات استبينت من خلال تقييمات مخاطر الفساد باعتبارها حاسمة لمنع الفساد ومكافحته.

ثامناً - متابعة نتائج الدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن التحديات والتدابير الرامية إلى منع الفساد ومكافحته وتعزيز التعاون الدولي

90- نوقش البند 6 من جدول الأعمال، المعنون "متابعة نتائج الدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن التحديات والتدابير الرامية إلى منع الفساد ومكافحته وتعزيز التعاون الدولي"، إلى جانب البند 3، الذي يحمل العنوان نفسه، من جدول أعمال الاجتماع الثالث عشر للفريق العامل المعني بمنع الفساد خلال الجلسات المشتركة للفريقين المعقودة يومي 16 و17 حزيران/يونيه 2022.

91- وأبرز المتكلمون أن الإعلان السياسي الذي اعتمده الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية المعنية بالفساد هو تجديد للالتزام الدولي بمنع الفساد ومكافحته وخريطة طريق للجهود العالمية لمكافحة الفساد. وشدد جميع المتكلمين على ضرورة تنفيذ الإعلان تنفيذاً فعالاً. وسلط الضوء على أهمية التعاون مع أصحاب المصلحة من خارج القطاع العام، بما في ذلك المجتمع المدني والقطاع الخاص، في متابعة الإعلان السياسي.

- 92- ورحب أحد المتكلمين بكون فريق استعراض التنفيذ أول هيئة فرعية تدرج بندا محددًا في جدول الأعمال بشأن متابعة الإعلان السياسي. وشدد على الحاجة إلى التوجيه ووجود نقاط عمل ملموسة من أجل الاستفادة من الإعلان السياسي ومتابعته بفعالية من خلال الهيئات الفرعية، وكذلك الحاجة إلى اتخاذ خطوات ملموسة بهدف الاستفادة الكاملة من هذا البند من جدول الأعمال. وأشار متكلم آخر إلى أن آلية استعراض التنفيذ القائمة والمعلومات الطوعية التي تقدمها الدول الأطراف عن طريق الهيئات الفرعية للمؤتمر كافية لمتابعة تنفيذ الإعلان السياسي. وأشار أيضا إلى أهمية استخدام فريق استعراض التنفيذ كمنصة لحوار الخبراء.
- 93- وشدد أحد المتكلمين على أن جميع أنشطة مكافحة الفساد يجب أن تبدأ بالمنع، وسلط الضوء على عدة جهود وطنية للحد من الفساد تماشيا مع الإعلان السياسي، بما في ذلك قاعدة مقترحة بشأن معالجة مواطن الضعف المتعلقة بالفساد في القطاع العقاري واستراتيجية وطنية جديدة لمكافحة الفساد. وأشار أيضا إلى الجهود المبذولة لزيادة شفافية المعلومات المتعلقة بالملكية النفعية والإبلاغ عنها من أجل التخفيف من إساءة استعمال الكيانات القانونية لإخفاء عائدات أعمال الفساد والأعمال الإجرامية.
- 94- ولاحظ المتكلمون أهمية التعاون الدولي واسترداد الموجودات على النحو المبين في الإعلان، بما في ذلك الحاجة إلى التعاون على حرمان عائدات الفساد من الملاذات الآمنة. وتماشيا مع هذا الالتزام، أشير إلى استخدام القيود المفروضة على التأشيرات والجزاءات المالية الرامية إلى مساءلة الفاعلين من مرتكبي أفعال الفساد وحرمان المسؤولين الذين تورطوا في أعمال فساد وأسره من الملاذ الآمن.

تاسعا - مسائل أخرى

- 95- أبلغ الرئيس فريق استعراض التنفيذ بأن جلسة إحاطة إعلامية للمجتمع المدني ستعقد في 15 حزيران/يونيه 2022، على هامش الدورة الحالية، وفقا لقرار المؤتمر 6/4، وبأن ملخص جلسة الإحاطة سيتاح في شكل ورقة اجتماع على الموقع الشبكي للدورة بعد اختتامها.
- 96- لم تُطرح أي مسائل في إطار هذا البند.

عاشرا - جدول الأعمال المؤقت لدورة فريق استعراض التنفيذ الرابعة عشرة

- 97- أقر فريق استعراض التنفيذ، في جلسته الثانية في 13 حزيران/يونيه 2022، جدول الأعمال المؤقت لدورته الرابعة عشرة (انظر المرفق).

حادي عشر - اعتماد التقرير

- 98- اعتمد فريق استعراض التنفيذ، في 17 حزيران/يونيه 2022، تقريره عن أعمال دورته الثالثة عشرة (CAC/COSP/IRG/2022/L.1/Add.1، CAC/COSP/IRG/2022/L.1/Add.2، CAC/COSP/IRG/2022/L.1/Add.3، CAC/COSP/IRG/2022/L.1/Add.4، CAC/COSP/IRG/2022/L.1/Add.5)
- بصيغته المعدلة شفويًا.

جدول الأعمال المؤقت لدورة فريق استعراض التنفيذ الرابعة عشرة

- 1- المسائل التنظيمية:
 - (أ) افتتاح الدورة؛
 - (ب) إقرار جدول الأعمال وتنظيم الأعمال.
- 2- أداء آلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.
- 3- المسائل المالية والمتعلقة بالميزانية.
- 4- حالة تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد:
 - (أ) تبادل المعلومات والممارسات والخبرات المكتسبة في تنفيذ الاتفاقية؛
 - (ب) مناقشة مواضيعية.
- 5- المساعدة التقنية.
- 6- متابعة نتائج الدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن التحديات والتدابير الرامية إلى منع الفساد ومكافحته وتعزيز التعاون الدولي.
- 7- مسائل أخرى.
- 8- جدول الأعمال المؤقت لدورة فريق استعراض التنفيذ الخامسة عشرة.
- 9- اعتماد تقرير فريق استعراض التنفيذ عن أعمال دورته الرابعة عشرة.